جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للقانون الواجب تطبيقه وتحدياته

إعداد

محمد سالم سلطان بن حريز

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون

كلية أحمد إبراهيم للحقوق
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

يوليو ٢٠٢٠م

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة تعاني منها الدول والمجتمعات بشكل عام المتحررة منها والمحافظة، وتعتبر المملكة العربية السعودية من الدول المحافظة لقيمها وعاداتها وتقاليدها، والتي تستمد أحكامها من الشريعة الإسلامية السمحة، وموضوع هذه الدراسة تتعلق عن (جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية)، والتي تأتي أهميتها من منطلق الخوف على هذا المجتمع من التطور السريع في علوم الاتصالات والتقنيات الإلكترونية والبرامج المتنوعة المتدفقة عليها، والتي تتسابق الشعوب والدول في اقتنائها لإنجاز معاملاتها الرسمية والتجارية والإعلامية وغيرها، وقد تناولت هذه الدراسة في كل ما ينبثق من هذه التقنيات، ومنها برامج خاصة للتواصل الاجتماعي عبر وسائل متعددة يستخدمها الأفراد والمجتمع بكافة الأعمار في حياتهم العلمية والعملية والترفيهية وبعضاً من المجالات الأخرى. وتعرضت الدراسة للقوانين والأنظمة والعقوبات الصادرة بهذا الخصوص والتي تتعلق بالابتزاز الإلكتروني ولكل من يسيء في استخدام هذه التقنيات بالشكل الصحيح والآمن، وما إن كانت هذه العقوبات كافية لردع المجرمين، أم أنها تحتاج إلى عقوبة أشد منها، وتناولت الدراسة أيضا الحلول والنصائح الهامة بكيفية الوقاية منها مع تحذير المستخدمين بضرورة الإبتعاد عن المواقع المشبوهة لكي لا يكونوا عرضةً لضعاف النفوس من المجرمين الذين ينتظرون أي فرصة سانحة للإيقاع بهم واصطيادهم، ومن ثم ابتزازهم ماديا أو معنويا، وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي من خلال وصف شامل لجميع الأنظمة المرتبطة بجرائم الابتزاز، بالإضافة للمنهج التطبيقي في تحليل القضايا المعروضة على المحاكم. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج وتوصيات أهمها: ضرورة إصدار تشريع إلحاقي ينص بتشديد العقوبة في بعض مواد من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الخاصة بالابتزاز الإلكتروني مع إعادة صياغتها طبقا للتطورات الحديثة لإضافة مزيداً من الحماية على الأفراد والمجتمع.

ABSTRACT

This research paper explains the extortion crime using the social media in Saudi Arabia and how important our role, reaction, feeling to protect our current and upcoming generations. The massive revolution of technology and social media have positively affected the worldwide especially in expedite our formal, commercial, or informational transaction as it saves time, efforts, and consider a cost-effective establishment in all settings. Although many generations with different ages are involved with the social media revolution and using it safely in their daily life at work, study, and entertainment, some are not; especially when they are using it to blackmail others either to have a financial advantage, to hurt them morally, or even to have a specific information as it was explained in details in this research and how other researches findings' tackled it. The best previous researches findings', ideas, recommendations that support this interesting topic were carefully selected and were studied in depth. The method of this research was used descriptive analytical approach in which a comprehensive system related to extortion crimes and cases will be presented and analyzed in courts. The conclusion and the recommendation of this research paper are to support other researcher's gap in their studies and/ or to enlighten other individuals; researchers; and communities, and to increase the awareness of using social media safely and avoid the use of suspected sites and/ or individuals who put others' life at risk. In addition, this study has reach most important result which strict punishment laws and regulations to those who committed extortion crimes has to be applied and it has to be updated based on recent development in laws and information fighting system, thus more protection for individual, community, and national level will be maintained.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion; it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Comparative Laws

……..……..……..……..

Muhammad Laeba
Supervisor

……..……...

Sonny Zulhuda
Co-Supervisor

……..……...

Ramizah Binti Wan Muhammad
Co-Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Comparative Laws

.....…..……..

Mohamed Ibrahim Negasi
Internal Examiner

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Comparative Laws

...……..……..……..

Muhammad Yosef Niteh
External Examiner

This thesis was submitted to the Department of Islamic Law and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Comparative Laws.

……..……..

Roslina Che Soh
Head, Department of Islamic Law

This thesis was submitted to the Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Comparative Laws.

……..……..……..

Farid Sufian bin Shuaib
Dean, Ahmad Ibrahim
Kulliyyah of Laws

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Bin hariz Mohammed Salem Sultan

Signature: ……..……..…… Date:..…...…….

الجامعة الإسلامية العالمية–ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢٠م محفوظة لـ: محمد سالم سلطان بن حريز

جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للقانون الواجب تطبيقه وتحدياته

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: محمد سالم سلطان بن حريز

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى

إلى روح **والدي** الطاهرة، سائلا الله عز وجل أن يغفر له ويسكنه فسيح جناته.

وإلى **والدتي** العزيزة حفظها الله ينبوع العطاء والحنان، متعها الله تعالى بالصحة والعافية.

وإلى **زوجتي** الغالية المخلصة التي صبرت معي مشجعة لي على طلب العلم لأستفيد وأفيد.

وإلى **أبنائي** فلذة كبدي حفظهم الله.

وإلى جميع **أفراد عائلتي** الحبيبة حفظهم الله.

أهديهم ثمرة عملي هذا.

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور محمد ليبا، لقبوله الإشراف على هذا البحث، منذ أن كان فكرة إلى أن استوى عوده، ولم يألُ جهدا طوال فترة البحث بتوجيهاته الرشيدة وآرائه السديدة ونصائحه المفيدة وكتبه القيمة، كما أشكره على سعة صدره ولين جانبه ودماثة أخلاقه ولطف معاملته وحرصه على مواصلتي لإتمام هذا البحث بتشجيعاته المتواصلة.

ولا يفوتني أيضا أن أتقدم بالشكر لهذا الصرح العظيم الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا (IIUM) كونها مصدراً من مصادر المعرفة لديّ ولكلية أحمد إبراهيم للقانون (AIKOL) متبوعاً بالشكر لمركز الدراسات العليا بالجامعة (CPS) على تسهيل العقبات والصعاب، وأشكر الأساتذة المحكمين الداخليين والخارجيين وجميع من ساهم بأي مساهمة كبيرة أو صغيرة في سبيل إنجاز هذا العمل، وأقول: جزاكم الله عني خير الجزاء.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب
ملخص البحث باللغة الانجليزية ..... ج
صفحة القبول ..... د
صفحة التصريح ..... هـ
صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... و
الإهداء ..... ز
الشكر والتقدير ..... ح
فهرس محتويات البحث ..... ط

الفصل التمهيدي: المدخل إلى البحث ١
المقدمة ١
مشكلة البحث ٢
أسئلة البحث ٣
أهداف البحث ٣
أهمية البحث ٤
فرضية البحث ٤
حدود البحث ٤
منهج البحث ٥
الدراسات السابقة ٥
الفصل الأول: مفهوم جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي وأشكاله
وأنواعه في المملكة العربية السعودية ٩
المبحث الأول: مفهوم جريمة الابتزاز وموقف الإسلام منه شرعا ٩

المطلب الأول: مفهوم جريمة الابتزاز ..... ٩...
الفرع الأول: تعريف الابتزاز في اللغة ٩
الفرع الثاني: تعريف جريمة الابتزاز في الاصطلاح ١٠
الفرع الثالث: الفرق بين الابتزاز والمصطلحات ذات الصلة به ١٢
المطلب الثاني: أركان جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي..... ١٣..
المطلب الثالث: حكم جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي..... ١٤..
المبحث الثاني: أنواع جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي وطرقها.... .. ١٧
المطلب الأول: أنواع جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي ..... ١٨..
المطلب الثاني: طرق الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي..... ٢٠..
المبحث الثالث: أنواع جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي وطرقها..... ٢٣
المطلب الأول: أدوات الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي ..... ٢٣..
المطلب الثاني: أهداف ارتكاب جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل
الاجتماعي ..... ٢٥..
الفرع الأول: الهدف المادي ٢٥
الفرع الثاني: الهدف النفعي ٢٦
الفرع الثالث: الهدف الجسدي (الجنسي) ٢٦
الفرع الرابع: الهدف الانتقامي ٢٧
الفصل الثاني: الأسباب التي أدت إلى ظهور جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل
الاجتماعي في المملكة العربية السعودية ٢٨
المبحث الأول: أسباب جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي في المملكة ٢٨
المطلب الأول: أسباب تتعلق بالمبتزّ..... ٢٩..
المطلب الثاني: أسباب تتعلق بالضحية ..... ٣١..
المطلب الثالث: أسباب أخرى تتعلق بالجريمة..... ٣٢..
المبحث الثاني: الآثار المترتبة على جريمة الابتزاز ٣٥
المطلب الأول: الآثار النفسية ..... ٣٥..

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية ..... ٣٦..
المطلب الثالث: الآثار الأمنية ..... ٣٨..
المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية ..... ٣٨..
الفصل الثالث: الأنظمة والإجراءات القانونية وآراء ذوي الخبرة في القضايا التي تتعلق بجريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعقوبتها في المملكة العربية السعودية ٤٠
المبحث الأول: الأنظمة والقوانين المعنية بمكافحة جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي في السعودية ٤٠
المطلب الأول: نبذة عن الجرائم الواردة في النظام السعودي لمكافحة الجرائم المعلوماتية وعقوبتها..... ٤١..
الفرع الأول: العقوبات الواردة في النظام للجرائم المعلوماتية..... ٤١
الفرع الثاني: حالات الظروف المشددة للعقاب والإعفاء في جريمة الابتزاز ٤٩
المطلب الثاني: القوانين والاتفاقيات المشتركة بين المملكة العربية السعودية والدول الأخرى في مكافحة جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي ..... ٥١..
الفرع الأول: القوانين والاتفاقيات المشتركة على المستوى الخليجي والدول العربية..... ٥١
الفرع الثاني: القوانين والاتفاقيات المشتركة على المستوى الدولي ٥٤
الفرع الثالث: المعوقات والصعوبات التي تواجه عملية التعاون بين الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية ٥٥
المبحث الثاني: الإجراءات القانونية في التحقيق وإثبات العقوبة على مرتكبي جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي مع ذكر آراء ذوي الخبرة في قضايا الابتزاز داخل المملكة العربية السعودية.....٥٦

المطلب الأول: الكشف عن جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل
الاجتماعي ..... ٥٦..
الفرع الأول: الكشف عن جريمة الابتزاز ٦٠
الفرع الثاني: إجراءات التحقيق في جرائم الابتزاز الإلكتروني ٦٠
الفرع الثالث: مرحلة الاثبات وجمع الأدلة..... ٦٣
الفرع الرابع: الصعوبات والعقبات المتعلقة بعملية التحقيق وإثبات العقوبة٦٦
المطلب الثاني: دراسة حالات لقضايا الابتزاز عبر وسائل التواصل
الاجتماعي ..... ٧٠..
الفرع الأول: إحصائية لقضايا الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي . ٧٠
الفرع الثاني: دراسة لقضايا الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي ٧٢
المطلب الثالث: رأي الخبراء والمختصين في المجال في مواجهة جريمة
الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي ..... ٧٥..
المبحث الثالث: العقوبة وأهميتها في مكافحة جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل
الاجتماعي.....٧٩
المطلب الأول: مشروعية العقوبة..... ٧٩.
المطلب الثاني: أهمية العقوبة في مكافحة جريمة الابتزاز عبر وسائل
التواصل الاجتماعي ..... ٨٢.
الفصل الرابع: الحلول المناسبة للحد من خطورة جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل
الاجتماعي في المملكة العربية السعودية..... ٨٧
المبحث الأول: دور الأسرة في توعية أبنائها ٨٧
المطلب الأول: الاهتمام بالتربية الصحيحة في مرحلة الطفولة ..... ٨٨.
المطلب الثاني: الرقابة والمتابعة المستمرة للأبناء تعليميا واجتماعيا وماديا .... ٩٠.
الفرع الأول: الحرص والمتابعة في مراحل التعليم المختلفة..... ٩٠
الفرع الثاني: الرقابة والمتابعة للأبناء في حياتهم الاجتماعية..... ٩١
الفرع الثالث: الرقابة والمتابعة للأبناء في الاحتياجات المادية ٩٣

المطلب الثالث: الرقابة والمتابعة عند استخدام الأبناء وسائل التواصل
الاجتماعي ..... ٩٣.
المبحث الثاني: دور الرقابة المستمرة من قبل الجهات المعنية بالجرائم الالكترونية ...٩٨
المطلب الأول: الأجهزة المعنية بالتشريع والتنظيم والرقابة ..... ٩٨.
الفرع الأول: مجلس الوزراء ٩٨
الفرع الثاني: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ٩٩
المطلب الثاني: الجهات التنفيذية المتعلقة بالعقوبات ١٠١
الفرع الأول: هيئة التحقيق والإدعاء العام (النيابة العامة حاليا) ١٠١
الفرع الثاني: مجلس القضاء الأعلى والمحاكم..... ١٠٢
المبحث الثالث: دور الإعلام والمؤسسات التعليمية في توعية المجتمع ١٠٣
المطلب الأول: دور الإعلام في توعية المجتمع..... ١٠٣
المطلب الثاني: دور المؤسسات التعليمية في توعية المجتمع ١٠٦
الخاتمة ١٠٩
أولا: النتائج ١٠٩
ثانيا: التوصيات.....١١٠
قائمة المصادر والمراجع..... ١١٣
الملاحق..... ١٢٥
١.نظام التعاملات الالكترونية..... ١٢٥
٢. نظام مكافحة جرائم المعلوماتية ١٤٢

الفصل التمهيدي: المدخل إلى البحث

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونشكره ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يتخذ صاحبة ولا ولدا وأشهد أن نبينا وشفيعنا وقرة أعيننا محمداً عبده ورسوله وصفيه وحبيبه الذي أرشدنا إلى طريق الخير والهدى والنور صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين:

يشهد العالم في يومنا هذا تطور علمي كبير وثورة ازدهار في المجال التقني والتكنولوجي والاتصالات والإنترنت، مما أدّى إلى ظهور وانتشار برامج وسائل التواصل الاجتماعي بكثرة، ونال اهتماما كبيرا لدى جميع الشرائح والفئات في دول العالم ومنها المملكة العربية السعودية، وأصبحت برامج وسائل التواصل الاجتماعي من أهم البرامج التي تطغى على غيرها من البرامج الأخرى فقد تصل إلى أكثر من مليون برنامج، فلا يخلو أي جهاز سواء كان جهاز الكمبيوتر أو الهاتف النقال من وجوده، حتى أصبح العالم قرية صغيرة، وجعلت ما يجري في الكون من حوادث وأخبار ومعلومات متنوعة تحت متناول أيدي الجميع.

بَيْدَ أن هذا التواصل قد يصاحبه بعض السلبيات التي تكمن في استغلال فئة قليلة من البشر لهذه المنافع لتحقيق مآرب دنيئة ومعاكسة لتوجهات الفطرة السليمة، المتمثلة في محاولة الحصول على مطامع مادية أو معنوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي باستغلال من يثق ويتعامل معهم أو من يجهل استخدامها بأية طريقة كانت. لذا فإن الجرائم قد انتشرت وتطورت بفضل هذه التقنيات الحديثة، فأخذت منحى آخر يبدو مختلفا عما كان معروفًا به سابقا، ومن ضمن هذه الجرائم جريمة الابتزاز، حيث يلجأ ضعاف النفوس المجرمون إلى هذه التقنية الحديثة باستغلال الأبرياء وحديثي الاستخدام لهذه الوسائل لتنفيذ مآربهم وأهدافهم الدنيئة، فيقومون بتهديد الضحية سواء أكان فتاة أو شابا وحتى كبار السن كذلك لم يسلموا من التهديد، ويعتبر الشعب السعودي من أكثر الشعوب تعرضا للابتزاز سواء من داخل

المملكة العربية السعودية أو من خارجها وذلك للحصول على الأموال أو ارتكاب الفاحشة مقابل التستر عليهم وعدم فضحهم، والسبب قد يعود إلى أن الشعب السعودي من الشعوب التي تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي بكثرة مثل الفيس بوك وتويتر وسناب شات، إضافة إلى أن المجتمع السعودي مجتمع محافظ من شأنه أن يمكِّن ضعاف النفوس من تهديد الفتاة السعودية المحافظة بنشر صورها في هذه الوسائل سواء بحجاب أو دون حجاب، وهذا قد يسبب لها ولعائلتها حرجا وعبئا كبيرا على المجتمع، فيستخدم هذه الوسيلة للضغط عليها أو على أسرتها للحصول على الأموال، ومن هنا جاءت هذه الدراسة التي عنوانها "**جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للقانون الواجب تطبيقه وتحدياته**" لتعالج بعض المشكلات والسلبيات وأوجه القصور التي تطرأ على الاستخدام الأمثل في وسائل التواصل الاجتماعي.

مشكلة البحث

باتت ظاهرة قيام بعض ضعاف النفوس بالإستحواذ على بعض الأشخاص وأَسْرِهِم معنوياً ووضعهم تحت سيطرت توجهاتهم وأوامرهم، وذلك بسبب نشوء علاقة أبتدأت لأمر ما بينهم ثم تطورت وتحولت بعد ذلك إلى إستغلالهم مادياً أو معنوياً ووقوعهم كفريسة سهلة المنال لتحقيق ما يصبون إليه، وتنفيذ ما يرغبون منهم تحت تهديدهم وتخويفهم بنشرها عبر وسائل التواصل الإجتماعي، وهذا ما يعد صورة من صور جرائم الابتزاز، والتي تم مكافحتها بجرائم تعزيرية إشتملت في أغلبها على السجن والغرامة، ونظراً لإتساع نطاق هذه الجرائم نتيجة التطور التكنولوجي لوسائل التواصل الاجتماعي وأصبحت عابرة للقارات، مما اضطرت معه الجهات المعنية بالمملكة العربية السعودية إلى إصدار نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، وورد في هذا النظام عقوبة جريمة الابتزاز في المادة الثالثة بفقرتها الثانية على أنه "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تزيد عن خمسمائة ألف **ريال**، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل

دخول غير مشروع لتهديد شخص أو ابتزازه لحمله بالقيام بفعل أو الإمتناع عنه بواسطة الوسائل المعلوماتية".

بيد أن جريمة الابتزاز تختلف في درجاتها وتنوعها فلم يذكرها في النظام، لذا فإن المشرع السعودي لم يفرق في درجاتها وأنواعها، وإنما اكتفى بذكر أو فرض عقوبة الابتزاز لجميع أنواع ودرجات الابتزاز، فترك تحديدها (العقوبة) للقاضي حسب اجتهاده. إضافة إلى ذلك فإن جريمة الابتزاز تعتبر جريمة عابرة للقارات أو ما يسمى بالابتزاز الدولي، أي أن يكون المبتز خارج المملكة، فالمشرع لم يذكر كيفية التعامل مع مثل هذه الحالات.

أسئلة البحث

١. ما مفهوم جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي بأشكاله وأنواعه في المملكة العربية السعودية؟
٢. ما الأسباب التي أدت إلى ظهور جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية والاثار المترتبة عليها؟
٣. ما الأنظمة والإجراءات القانونية التي تتعلق بجريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعقوبتها في المملكة العربية السعودية، وما آراء ذوي الخبرة في القضايا المتعلقة بها؟
٤. ما الحلول المناسبة للحد من خطورة جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية؟

أهداف البحث

يهدف الباحث من هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

١. بيان مفهوم جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي بأشكاله وأنواعه في المملكة العربية السعودية.

٢. معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهور جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية والآثار المترتبة عليها.
٣. بيان بالأنظمة والإجراءات القانونية وتقصي آراء ذوي الخبرة في القضايا التي تتعلق بجريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعقوبتها في المملكة العربية السعودية.
٤. إيجاد الحلول المناسبة للحد من خطورة جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية.

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة أنها ستعالج قصور نظام مكافحة الجرائم الواقعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومنها جريمة الابتزاز، مع تقديم توصيات من شأنها أن تساعد في كبح مطامع المجرمين للحصول على الأموال، إضافة إلى أنها ستقوم بتوعية المجتمع بخطورة مثل هذه الجرائم وآثارها السيئة.

فرضية البحث

عدم وجود تشريع مفصل لمكافحة جريمة الابتزاز داخل المملكة حيث أن المعمول به حاليا نظام يشمل جميع الجرائم المعلوماتية بما فيها الابتزاز بينما المفترض وجود نظام خاص مستقل لمكافحته لتفاوت درجاته وأشكاله لتفرض عقوبة مناسبة وفقا لما تفتضيه واقعة الجريمة

حدود البحث

سوف يقوم الباحث بالتطرق في كتابة بحثه على تتبع المواضيع المتعلقة بالجرائم التي تتم عبر برامج وسائل التواصل الإجتماعي في حدود موضوع البحث ومكانه في السنوات الماضية ووضع الحلول المناسبة للحد من انتشارها عبر توعية المجتمع بخطورتها ومراجعة الأنظمة والقوانين والإجراءات التي وضعت لها.

منهج البحث

سوف يتبع الباحث في هذه الدراسة على المناهج التالية:

١. المنهج الإستقرائي: حيث سيقوم الباحث في كتابة هذا البحث باتباع المنهج الإستقرائي وتتبع آراء العلماء والمختصين والباحثين في هذا المجال ووضع الحلول المناسبة للحد من انتشار جرائم الابتزاز عبر وسائل التواصل الإجتماعي.

٢. المنهج الوصفي التحليلي: يقوم البحث باستخراج المعلومات المتعلقة بهذه الدراسة من الدراسات السابقة والندوات والمؤتمرات وأوراق العمل.

٣. المنهج التطبيقي: سيقوم الباحث بدراسة بعض القضايا المتعلقة بجرائم الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي المعروضة لدى الجهات المختصة.

الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات تتعلق بموضوع الدراسة أو بعض جوانبه نورد منها ما يلي:

دراسة بعنوان: "**ابتزاز الفتيات أحكامه وعقوبته في الفقه الإسلامي**" للدكتورة نورة بنت عبدالله المطلق أوضحت فيها ماهية الابتزاز وأسبابه ودوافعه ووسائله وأنواعه وحكمه في الفقه الإسلامي وعقوبته الشرعية، وستفيد هذه الدراسة ما يتعلق بالجانب بجزئيات من الجانب النظري لجريمة الابتزاز الا ان الدراسة الحالية تختلف عن الدراسة السابقة في أنها ستبين عقوبة الابتزاز وفقاً للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية ودراستها من جانبي وسائل التقنية الحديثة.

دراسة أخرى بعنوان: "**دور تقنية المعلومات في مكافحة جرائم الابتزاز**" رسالة ماجستير لمحمد بن منصور آل نمر بين فيها مفهوم تقنية المعلومات وأهميتها وعيوبها ومميزاتها ووسائل حمايتها، وتطرق إلى مفهوم الابتزاز وأنواعه وأسبابه وأساليبه وطرق مكافحته والمعوقات التي تحد من فاعلية تقنية المعلومات كالمعوقات الإدارية والبشرية والفنية ووسائل التغلب عليها، وقد جاءت هذه الدراسة بإيضاح دور تقنية المعلومات في مكافحة الجريمة بينما الدراسة الحالية ستسلط الضوء على العقوبات الخاصة بجرائم الابتزاز إضافة إلى بيان الجرائم التقليدية والجرائم التي تتم من خلال وسائل التقنية الحديثة.

رسالة أخرى بعنوان ظاهرة: "**الابتزاز في المجتمع السعودي من وجهة نظر العاملين في الضبط الجنائي**" للحصول على درجة الماجستير وقد عالجت الدراسة أسباب وأساليب وطرق مكافحة الابتزاز والتي من أبرزها ضعف الوازع الديني والرقابة الأسرية مبيناً بعض أساليب المبتزين والتي منها تهديد للفتيات بأمور تتعلق بالأعراض وتهديد لرجال الأعمال بمسائل تتعلق بسمعتهم مبيناً أن المعالجة تكمن في نشر الوعي بأهمية الوقوع في حبائل هذه الجرائم وتحديث الأنظمة بما يردع المتورطين في ذلك، وستفيد هذه الدراسة الدراسة الحالية بقيمة علمية تتعلق ببعض جوانب الإطار النظري خاصة فيما يتعلق بأسباب وأساليب وطرق الابتزاز.

دراسة تقدم بها الباحث الهويمل كورقة عمل بعنوان: "**جرائم إبتزاز الفتيات وطرق إكتشافها والتحقيق فيها**" منبثقة عن الملتقى العلمي المتعلق بجرائم وسائل التقنية الحديثة الذي تولي رعايته جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والنيابة العامة وقد حصرت هذه الدراسة أهم الأسباب المفضية إلى الابتزاز قضاء الفترات الطويلة على وسائل التواصل والثقة العمياء في بعض أفراد الأسرة مطالباً بضرورة تشديد العقوبات على المبتزين وقد أتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في أنها تعالج موضوع التحريض إلا أن الدراسة السابقة قصرت معالجة الابتزاز على قضايا الفتيات دون الابتزاز لغيرهم كرجال الأعمال وهذا هو الموضوع الجديد في هذه الدراسة.

دراسة سابقة بعنوان بحوث ندوة: "**الابتزاز المفهوم. الأسباب. العلاج**" صدرت في كتاب من إعداد مركز باحثات لدراسة المرأة بالتعاون مع قسم الثقافة الإسلامية بجامعة الملك سعود تطرقت إلى الابتزاز المفهوم والأنواع والأركان والأسباب والتي من أبرزها ضعف الوازع الديني والتفكك الأسري والآثار والوسائل والعلاج والبداية التاريخية للإبتزاز والسمات العمرية التي غالباً ما يقع في حبائل الابتزاز ودور الأجهزة المعنية في مكافحة الابتزاز بالتوجيه والوقائية والعقوبات المترتبة على هذه الجريمة وتتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في معالجتها لأساليب الابتزاز وأسبابه، وستضيف الدراسة الحالية بحث عقوبات الابتزاز ووقعها على مرتكبيها وهل ساهمت في الحد من هذه الجريمة.

دراسة أخرى بعنوان: **"انتهاك حرمة الحياة الخاصة عبر الإنترنت"** دراسة مقارنة، إعداد طالبة الدكتوراه سوزان الأستاذ، التي تحدثت فيها بأن الحق في الخصوصية من الحقوق اللصيقة بالإنسان، وأن ظهور الحواسيب وثورة المعلومات والإنترنت أعطى هذا الحق زخماً خاصاً، وأن بعض المستخدمين لها لا يتوانوا في حفظ الكثير من معلوماتهم الشخصية وصورهم ومقاطع الفيديو الخاصة بهم أو بأسرهم على شبكة الإنترنت وخاصة الشباب والمراهقين، ثم تطرقت الباحثة الى خطورة هذه الانتهاكات عبر الإنترنت على حرمة حياة الناس الخاصة، وأن على الدول المستخدمة لها يجب أن تسن قوانين خاصة بجرائم الحاسوب والإنترنت، وقد اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في بعض النقاط المهمة المتعلقة بحماية المستخدمين من الإنتهاكات مع إيجاد قوانين وحلول لحفظ حقوقهم .

دراسة سابقة بعنوان: **"ظاهرة الابتزاز"** للكاتب محمد فنخور العبدلي الذي شرح فيها عن معنى الابتزاز بالشكل العام وأسبابه وحكمه وأنواعه، وبحث مكمن الخلل التربوي الذي أفرز هذه الشريحة من المبتزين بكل ما يرتبط بها من وحشية وغياب الضمير، ومجمل الدراسة كانت جيدة، وكان ينقصها مزيداً من العلاج والوقاية وتحذير الأفراد والمجتمع بشكل عام من الوقوع في فخ الابتزاز، وهذا ما سوف يتم تناوله عبر الدراسة الحالية، التي سنتطرق فيها بشكل أوسع عن القوانين والإجراءات والأنظمة المتبعة في مثل هذه الحالات والكفيلة لردع كل من تسول له نفسه بالقيام في إبتزاز الآمنين.

ومن الدراسات الأخرى مقال بعنوان: **"الابتزاز الإلكتروني"** خطر صامت يهدد الرياضيين كتبه مراد المصري ونشر يوم الإثنين ٢٠ أبريل ٢٠١٥، في جريدة الإتحاد الذي تحدث فيه عن إنتشار ظاهرة الابتزاز الإلكتروني خلال السنوات الماضية عبر وسائل التواصل الاجتماعي عبر قيام بعض الأشخاص بتهديد الرياضيين، وذلك في ضوء تربص بعض ضعاف النفوس الشخصيات البارزة وتحديداً الرياضيين من أصحاب الشهرة الواسعة واستغلال قلة الوعي لديهم، أو عدم إدراكهم أنهم ضحية إحتيال، تمهيداً لتسجيل فيديو أو إلتقاط صور لهم، وغيرها من النقاشات التي يتم فيما بعد استغلالها بطلب الأموال وغيرها من الأمور، وتتفق الدراسة الحالية مع المقال في بعض النقاط المطروحة وتختلف معه في عدم إبرازه للدافع الحقيقي لعملية الابتزاز وسبل الوقاية منه.

بحث مختصر بعنوان: **"ظاهرة الابتزاز عبر الإنترنت من الناحية القانونية"** للأستاذ القاضي السابق محمد قنديل الذي تداوله في جمعية حماية ضحايا الويب كام ومحاربة الابتزاز وعدم المس بالخصوصية الفردية في تاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٥، وشرح فيه معنى الابتزاز لغوياً واصطلاحياً، واستند الباحث على مجموعة من الصور التي أوردها الأستاذ Redouane Zarria وهي تعتبر وقائع مادية، وتطرق أيضاً في بحثه إلى دراسة جريمة معينة من حيث الإطار القانوني، وسيفيد هذا البحث الدراسة الحالية في الأمور القانونية إلا أنها تختلف عنه في أن الدراسة الحالية ستلقي الضوء على العقوبات الرادعة التي سوف تنتظر المبتزين المهددين لأمن المجتمع بصفة عامة والوقاية منهم.

دراسة أخرى نشر في كتاب بعنوان: "الابتزاز. الداء والدواء" للمؤلف، عبدالعزيز جايز الفقيري، تاريخ النشر ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م، الذي تناول فيها العديد من المواضيع الهامة عن الابتزاز بادئاً بتعريفه حسب (ويكيبيديا – الموسوعة الحرة) والمعنى العام له، ومن ثم تناوله لقصص متنوعة تتعلق بالابتزاز وما تناقلته بعض الصحف المحلية والإلكترونية عن بعض قضاياه حتى أصبحت تلك الأخبار والتقارير وجبات دسمه لها تحظى بالتعليقات والقراء المتزايدون، وذكر فيها أيضاً بعض النصائح لمن تم إستدراجهم للوقوع في فخه بعدم التردد في إبلاغ الجهات المختصة حتى يكونوا عوناً لهم للتخلص منه، وتتفق الدراسة الحالية مع بعض ما تم ذكره في الدراسة السابقة وتختلف معها في عدم طرحها للإجراءات النظامية المتبعة لهكذا حالات والآليات المتوقعة إتخاذها في حالة وجود من لديهم مشكلة تتعلق بالابتزاز، وهذا ما سوف تظهره الدراسة الحالية.

الفصل الأول:

مفهوم جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي وأشكاله وأنواعه في المملكة العربية السعودية

توطئة:

إن جريمة الابتزاز بشكل عام تعد من الأمور التي نهت الشريعة الإسلامية عنها، لأن فيها إضرار بالآخرين وأكل أموال الناس بالباطل وغير ذلك، وقد زاد الأمر تعقيدا وصعوبة بظهور وسائل التواصل الاجتماعي في العصر الحديث، وذلك من حيث الحكم والكشف عن أسبابه وغير ذلك من الأمور والمسائل المتعلقة بها.

ومن خلال هذا الفصل سيحاول الباحث تسليط الضوء على ماهية جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن بيان أشكاله وأنواعه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم جريمة الابتزاز وموقف الإسلام منه شرعا

يعد جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية من الجرائم الخطيرة التي تواجه مستخدمي شبكات الانترنت المتنوعة والأجهزة الذكية المختلفة، وخاصة لأولئك الذين ليس لديهم معرفة دقيقة وخبرات عن المعلومات المتعلقة بهذه الشبكات واستخدامها بطريقة سليمة وصحيحة، فضلا عما قد تسببه هذه النوعية من الجرائم إلى حدوث مشاكل عديدة، قد تؤثر على الوضع النفسي والمهني للشخص الذي يتم ابتزازه، خاصة في مجتمعنا المحافظ والمتمسك بهدي الكتاب والسنة، فضلا عن العادات والتقاليد.

المطلب الأول: مفهوم جريمة الابتزاز

الفرع الأول: تعريف الابتزاز في اللغة

يعود أصل كلمة الابتزاز من الفعل الثلاثي (بزز)، وللكلمة عدة معان، يقال: ابتززت الشيء أي استلبته، وبزّ الشيء يبزُّ بزّا أي انتزعته، وبزّه يبزّه بزا أي غلبه وغصبه، وبزّه ثيابه بزّا أي

حبسه. ومن قولهم في المثل "من عزّ بزّ" معناه: من غلب سلب، وحكي عن الكسائي: لن يأخذه أبدا مني أي قسرا. وابتزّه ثيابه أي سلبه إياها. وبزّ المال وغيره: أي نزعه وأخذه بجفاء وقهر[1].

ويمكن أن نخلص إلى أن لمعاني كلمة الابتزاز عدة دلالات وأقرب المعاني إلى موضوعنا هي:

١. السلب.
٢. أخذ المال بجفاء وقهر.
٣. الغصب والغلبة

الفرع الثاني: تعريف جريمة الابتزاز في الاصطلاح

أما تعريف الابتزاز اصطلاحا، فيلاحظ على التعريفات الواردة حولها أن أساليبها وعباراتها مختلفة تبعا لاختلاف التوجهات والأسباب ونحوها، ويمكن الإشارة إلى بعض هذه التعريفات على النحو التالي:

وعرف الابتزاز بأنه: "القيام بتهديد شخص بفضح أمره ما لم يستجب المهدد إلى تنفيذ طلبات الجاني، وغالبا ما تهدف تلك الطلبات إلى أمور غير مشروعة تمس الشرف، أو الكرامة، أو تتعلق بحرمة الحياة الخاصة للشخص المهدد الذي يتم ابتزازه"[2].

وعرف أيضا بأنه: "ما يمارسه المبتزّ من تهديد للمجني عليه بعد حصوله على معلومات تخص المجني عليه، كالتسجيلات الصوتية، أو الصور الشخصية، بهدف تحقيق رغباته التي يسعى إليها، سواء أكانت مادية أم معنوية"[3].

---

[1] انظر: محمد بن مكرم الأنصاري ابن منظور، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ)، ج٥ ص٣١٢. وأيضا: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف محمد العرقسوسي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٨، ٢٠٠٥م)، ج١ ص٥٠٣. وأيضا: أحمد مختار وآخرون، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، (الرياض: عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٨م)، ج١ ص٢٠٠.

[2] محمد سامي دسوقي، **ثورة المعلومات وانعكاسها على الواقع العملي**، (ورقة مقدمة لندوة الابتزاز: المفهوم والواقع والعلاج، المنعقد في جامعة الملك سعود، في الفترة ما بين ٧-٨ مارس ٢٠١١م)، ص ٢.

كما عرف على أنه: "محاولة تحصيل مكاسب مادية أو معنوية أو جنسية من فتاه بالإكراه، أو التهديد بفضح سر من أسرارها، أو نشر صورة من صورها تؤدي إلى تحقيرها عند أهلها ومجتمعها"[٤].

أما تعريف جريمة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي فقد على أنها: "المخالفات التي ترتكب ضد الأفراد أو المجموعات من الأفراد بدافع الجريمة وبقصد إيذاء سمعة الضحية أو أذى مادي أو عقلي مباشر أو غير مباشر باستخدام شبكات الاتصال مثل: الانترنت غرف الدردشة، البريد الإلكتروني، والهاتف النقال، والحاسب الآلي"[٥].

وقد عرف النظام السعودي بأنها: "الدخول غير المشروع لتهديد شخص أو ابتزازه لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه، ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعا"[٦].

نستنتج من خلال ما سبق من التعريفات الاصطلاحية لجريمة الابتزاز بعض النقاط التالية:

١. عند النظر والتأمل بشكل عام نجد أن جميع التعريفات بما فيها تعريف المنظم السعودي حول جريمة الابتزاز بشكل عام والابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص، تدور حول معنى التهديد والتخويف، واستخدام أسلوب الضغط غير الشرعي والقانوني على الطرف الآخر للحصول على شيء معين منه.
٢. أن أثر الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي يختلف عن الابتزاز العادي، في أن الأول يتميز بسرعة الانتشار للمعلومات والمواد التي يهدد بها الجاني ضحيته، وأن ضرره وأثره السلبي على الضحية يكون ضعف ما في الابتزاز العادي.

---

[٣] ممدوح رشيد العنزي، "الحماية الجنائية للمجني عليه من الابتزاز"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، المجلد ٣٣، العدد ٧٠، الرياض، (٢٠١٧م)، ص١٩٩.

[٤] نورة بنت عبد الله المطلق، "ابتزاز الفتيات أحكامه وعقوبته في الفقه الإسلامي"، **مجلة الشريعة والقانون**، العدد السابع والعشرون، المجلد الثاني، (٢٠١٢م)، ص٤٤٦.

[٥] ذياب موسى، **الجرائم الالكترونية: المفهوم والأسباب**، (ورقة مقدمة للملتقى العلمي الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية، والمنعقد في كلية العلوم الاستراتيجية، عمان، ٢٠١٤م)، ص٣.

[٦] انظر: الفقرة ٢ من المادة الثانية في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي.